# الفصل الأول

# الثروة ، القوة ، والفساد

## ثلاثة أسئلة

عشرون عاماً من تحرر السياسات والأسواق ، والتحرك السريع بصورة متزايدة للأفراد ، الأموال والمعلومات عبر المناطق وحول العالم ، قد أعادت تشكيل المجتمعات في كل أجزاء العالم – في كثير من الحالات إلى الأفضل . ولكن هذه التطورات قد صحبها حالات قلق متجددة حول الفساد . تتنامى فرص جديدة لجمع الثروة ومداركة القوة ، ولكن مع تنامي أيضاً طرق جديدة لاستخدامها وتبادلها بصور غير مشروعة ، ولنقل العائدات عبر الحدود ، إلى حد ما تلقائياً . يفيد الفساد القلة على حساب الكثرة ؛ إنه يؤخر ويشوش التنمية الاقتصادية ، وينال سلباً من الحقوق الأساسية والعمليات المستحقة ، وينحرف بالموارد عن الخدمات الأساسية ، المساعدات الدولية ، والاقتصادية ككل . وبصفة خاصة ، حيث تكون مؤسسات الدولة ضعيفة ، فإنها ترتبط غالباً بالعنف . جزئياً بسبب الفساد ، تعني الديمقراطية بالنسبة



obeikandl.com

للملايين المزيد من عدم الأمن و " الأسواق الحرة " حيث يـزداد الأغنيـاء غني" ، على حساب كل فرد آخر .

تثير هذه المشكلات أسئلة محورية حول الطرق التي يجمع بها الناس الثروة والقوة ويتناولونها ، وحول الطرق التي تتحكم بها المجتمعـات فـي اقتصاديتها . على مدى جيل كامل قد فوضنا الأسواق لتتولى شئون العدالة ، المساءلة والإصلاح ،أو قد حاولنا تخفيض السياسات والحكومات إلى عمليات تشبه الأسواق . الأطر المؤسستية الاجتماعية أو الحكومية الجوهرية لكل من تدعيم الديمقراطية والأسواق ، ولمراجعة تجاوزاتها انتزعت أهليتها أو نظر إليها باعتبارها مشكلات يجب حلها بمزيد من التحرر . في نفس الوقت ، من المتوقع أن تحقق المجتمعات النامية مستويات من الشفافية والاستقامة ، والتي أخذت من المجتمعات المتقدمة الكثير من العقود لكي تصل إليهـا . وحينمـا تفعل هذا ، فإنها تتنافس في أسواق عالمية ، وتحدث في نظمهـا تحـولات سياسية .

وللتعقيد قد أصبحت المشكلة تتمثل في أن الفـساد " مقـاس واحـد للجميع " حيث يتكون أساساً من الرشوة ، التي تختلف فقط في الدرجة عبـر المجتمعات ، وفي الإصلاح الذي يسعى إلى جعل المجتمعات النامية أكثـر شبها بالغرب .

ولكن ، بينما ديمقراطيات السوق ذات الوفرة تشبه كل منها الأخرى في أوجه كثيرة ، فإن الفقر والديكتاتورية تأتي في أشكال عديدة متنوعـة – وبالمثل الفساد . تتطلب الاستجابة لهذه المشكلات المتنوعة مواجهة كل مـن التحدي التحليلي والسياسي : نحتاج إلى فهم مشكلات الفساد المتناقضة فـي المجتمعات المختلفة ، وإلى تأكيد قيمة الحكومة ، الـسياسات ، و " التحـول

الديمقراطي العميق " إذا أردنا المزيد من العدالة في المشاركة في مزايا التغير السياسي والاقتصادي على المستوى العالمي .

## تناقض الأعراض المتزاملة

هذا كتاب عن الفساد والتنمية ، مع التركيز على طرق استخدام وتبادل الثروة والسلطة في كيانات متنوعة . إنني أتناول ثلاثة أسئلة : ما هي الروابط بين التحرر السياسي والاقتصادي ، قوة وضعف الدولة ، المؤسسات السياسية والاجتماعية ، وأنواع الفساد التي تعانيها المجتمعات ؟ ما هي أعراض الفساد المتزاملة الناتجة عن تجمع تلك التأثيرات في أشكال متنوعة وكيف تختلف ؟ ما هي أنواع الإصلاح التي تكون – أو لا تكون – ملائمة بالنسبة لمشكلات الفساد المتناقضة ؟

كما هو الحال مع معظم المحليين الآخرين ،أدافع عن أن الفساد ضد الديمقراطية ، ومؤذ على نطاق واسع للنمو الاقتصادي . ومع ذلك ، يختلف هذا الكتاب عن معظم الكتب الأخرى في أربع طرق مهمة . أولاً ، افتراض، بأنه ليس هناك معني " كبير في تصنيف المجتمعات على بعد واحد يمتد من فساد مرتفع إلى منخفض . بدلاً من ذلك ، حددت أربعة أعراض متزاملة للفساد ، والتي تعكس وتؤيد مشكلات أكثر عمقاً للمشاركة والمؤسسات ، الديمقراطية والاقتصادية . ثانياً ، أدخلت مشكلات الفساد في المجتمعات المتقدمة وأيضاً النامية في التحليل . لدى ديمقراطية سوق الوفرة مشكلات فساد في ذاتها – بالإضافة إلى مفاهيم الإصلاح التي دعمتها – تفعل الكثير لتشكيل الصعوبات والفرص التي تواجه المجتمعات النامية .

ثالثاً ، أنني آخذ موقفاً من كثير من التوصيات الحالية للإصلاح مفترضاً أنها ليست كافية لمجرد أنها تحدد أوجه نموذج ديمقراطية السوق

التي يبدو أن الدول النامية تفتقر إليه . بدلاً من ذلك ، يجب أن نفحص القوى والمصالح التي تعمل بالفعل في هذه المجتمعات ، والتي تحاول أن تدفع حالات الأذى التي تعاني منها تلك المجتمعات . عندما نفعل هذا سوف يؤدي إلى استراتيجيات إصلاح ، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ، ولكنها أيضاً تسحب الدعم من المصالح القائمة في المجتمع . أخيراً ، تتمثل الفكرة الأساسية للكتاب في قيمة المؤسسات ، السياسيات ، والدولة . حيث أن فساد عقد الثمانيات 1980 قد نظر إليه بصورة متكررة على أنه ذو تأثير ،وسبب في ضعف التحرر الاقتصادي ، وأن المؤسسات والسياسات العامة على أنها عقبات أمام تلك العملية . قد ركزت إصلاحات القطاع العام على أهداف ضيقة على " سيطرة حكومية جيدة " بينما تحرير الاقتصاديات والسياسات قد أخذت طريقها إلى الأمام بدون الاعتماد على منشآت مؤسستية جوهرية . إنني أفترض ، بالمغايرة ،بأن الإصلاح ليس فقط مسألة تتعلق بتحسين الإدارة العامة ، ولكن بالعدالة أيضاً . أنه يتطلب " تحول عميق إلى الديمقراطية " : ليس فقط الانتخابات ، ولكن كفاح قوى يتناول موضوعات حقيقية بين الأفراد والمجموعات القادرة على الدفاع عن أنفسهم سياسياً ، وتحقيق تسويات سياسية مدعمة بمصالحهم الذاتية الدائمة . مثل هذا الكفاح ، والملكية الاجتماعية للمؤسسات التي يدعمها الإصلاح ساعد على خلق ديمقراطية في المجتمعات ، هي الآن قوية . بدون ذلك النوع من الأساس الاجتماعي ، حتى أفضل أفكارنا الإصلاحية ، ليس من المحتمل أن تكون لها جذور ممتدة في أرض الواقع .

سوف أطور هذه الافتراضات في ثماني فصول . يتناول " الفصل الأول " طبيعة أعراض الفساد المتزاملة . يفحص " **الفصل الثاني** " الإجماع الجديد المدفوع بالتحرر الاقتصادي والذي انبثق آخذاً في اعتباره الفساد

وارتباطاته بالتحول الديمقراطي والتنمية . في " الفصل الثالث " اقترح أربعة أعراض متزاملة تعكس ارتباطات توجد بصورة عامة في **المشاركة والمؤسسات** السياسية والاقتصادية . يتضمن " **فساد سوق التأثير** " بذل الجهود التي تقع على عاتق أصحاب المصالح الخاصة ، غالباً من خلال شخصيات سياسية تعمل كوسطاء أو سماسرة . إنه نوع الفساد الذي توجد معظم خصائصه في ديمقراطيات السوق المتقدمة ، ولكن بينما قد شكل مفاهيم أساسية للإصلاح ، فإنه يختلف في طرق مهمة عن تلك التي وجدت في أماكن أخرى كثيرة . يحدث " **فساد مؤسسات الكارتل البارزة** " فيما بينها ، وتساعد على تشبيك وتدعيم النخبة من السياسيين ، الاقتصاديين ، العسكريين، البيروقراطيين أو الرموز العرقية والمجتمعية ، استناداً إلى طبيعة المجتمع الخاضع للدراسة . إنه – الفساد – يساعدهم على الدفاع عن سيطرتهم في مناخ يحدث فيه تنافس سياسي متزايد ومؤسسات قوية فقط بصورة متواضعة . يحدث " **فساد الأقلية المتحكمة والزمر الإجرامية** " في أوضاع خطرة وأحياناً عنيفة ، والتي تتميز بفرص اقتصادية وسياسية سريعة التوسع ، وبمؤسسات ضعيفة . تهيمن على هذه الأوضاع رموز المجموعة ، والذين قد يكونون مسئولين حكوميين ،أو أصحاب مبادرات في دوائر الأعمال ، ولكن سلطتهم شخصية وتجذب تبعية مكثفة . **أصحاب السلطة الرسمية** هم مسئولون حكوميون أو من يمثلونهم ، الذين يسلبون اقتصادياً ويفلتون من العقوبة . المؤسسات والتنافس السياسي هو الأضعف من بين كل الفئات ، والفرص الاقتصادية غالباً نادرة وتحتاج إلى نضال شرس . يستخدم تحليل إحصائي في الفصل الثالث مقاييس المشاركة والمؤسسات لتصنيف حوالي مائة بلد طبقاً لهذه الفئات الأربع .

الفصول من الرابع وحتى السابع تضع الأعراض المتزاملة المقترحة موضع الاختبار خلال سلسلة من دراسات الحالة . تكتشف أسواق التأثير في USA ، اليابان ، ألمانيا ( الفصل الرابع ) بينما مؤسسات الكارتل البارزة في إيطاليا ، كوريا ، وبتسوانا تمثل حالات التركيز في الفصل الخامس . وأدرس الأقلية المتحكمة والزمر الإجرامية في روسيا ، المكسيك والفلبين وذلك في الفصل السادس ، وأصحاب السلطة الرسمية في الصين ، كينيا وأندونيسيا يتناولهم الفصل السابع . مشكلات الفساد التي توجد داخل أي مجموعة سوف لا تكون نمطية ؛ في الواقع ، تفحص بعض البلدان لأنها تتوسع في حدود فئتها . لا تستطيع دراسات حالة قصيرة أن تتناول كل حالات أو أوجه الفساد الكبير في أي بلد بذاته ، وتقابل للمقارنة بينها مع تلك الأوجه المقترحة في " الفصل الثالث " . أخيراً يربط الفصل الثامن فكرة أعراض الفساد المتلازمة بعدد من الأسئلة أكثر اتساعاً ، ويقترح طرقاً حيث يجب تفصيل استراتيجيات مقاومة للفساد بالنسبة للحقائق المتضاربة في المجتمعات المتنوعة . لا تقدم النتائج باعتبارها نوعاً من صندوق الأدوات للتعامل مع الفساد ، ومع ذلك ، فإنها بالتأكيد تساعدنا على فهم كيف تختلف مشكلات الفساد في سياقات معقدة ، وكيف يجب أن يأخذ كل من التحليل والإصلاح مشكلات التنمية الأكثر عمقاً في اعتباره .

## الربط بين اثنين من التحليل التقليدية

بالرغم من تعاظم الاهتمام بالفساد على مدى الخمسين سنة الماضية ، فإنه مما يثير الدهشة ، القليل من النتائج البحثية قد كانت قابلة للمقارنة على نطاق واسع أو بصورة نظامية . قد تمثل العمل الأكثر حداثه في دراسة استعراضية ( كثرة المفحوصين في فترة زمنية ثابتة ) ، غالباً تطبيق النماذج

والمقاييس الإحصائية على عدد كبير من البلدان لتفسير درجاتهم على مؤشرات فساد متنوعة طبقاً لبعد واحد فقط . التقليد التحليلي الثاني الذي يحظى بسمعة طيبة منذ وقت طويل يصف الحالات أو المجتمعات في تفصيل دقيق مع اهتمام كثيف للتاريخ ، الثقافة والسياق الاجتماعي . كلاً المنهجين جوهري : يستطيع الأول تحديد المتضادات والاتجاهات الواسعة ، ويمكنه تقدير قوة العلاقات بين عدد من المتغيرات . يحكي الأخير غالباً قصصاً جذابة حول عمليات الفساد ويذكرنا بأنها مطمورة في التفاعلات الإنسانية المعقدة . ولكن كلا المنهجين له حدوده : يفرض المنهج المستعرض ومؤشرات الفساد نموذجاً عاماً لكل الحالات ، وليس حساساً بصفة خاصة للمتغيرات الكمية . عملياً تفترض تلك النماذج أن الفساد جوهرياً هو نفسه في الدانمرك ، في الولايات المتحدة ، بتسوانا ، والصين ، بحيث يختلف فقط في السياق . على الجانب الآخر ، دراسات الحالة الوصفية ، لا تؤدي عادة إلى مقارنات نظامية تتناول تدرج الأزمنة والأماكن ؛ وفي الواقع ، بعض الأكاديميين الذين يستخدمون هذا النوع من المناهج البحثية يقاومون فكرة المقارنات بصفة أساسية . تتجه المناهج المستعرضة إلى المبالغة في التركيز على العموميات بينما دراسات الحالة تبالغ في المتضادات والخصائص الفردية .

إنني أسعى إلى مستوى متوسط من المقارنة – ذلك لا ينسخ تلك المناهج التقليدية ولكنه يربط بينها . عمليات التنمية وراء الأعراض المتزاملة سوف يتم تشغيلها باستخدام المؤشرات الإحصائية ، ولكن ما تقترحه حول الفساد في مجتمعات بعينها سوف تختبر مقابل حالات وصفية . في المقابل ، دراسات الحالة هذه سوف يقارن كل منها بالأخرى داخل الإطار العملي للجدل حول الأعراض المتزاملة . يمكن أن تخبرنا هذه الاستراتيجية ما إذا

كانت أنماط الفساد المتوقعة موجودة عملياً ، كيف تعكس أنماطاً أكثراً عمقاً للمشاركة والمؤسسات ، وكيف تؤثر على التنمية السياسية والاقتصادية . لا تشير تلك النتائج إلى فرص إصلاحية فقط ، ولكنها أيضاً تساعد على تفسير لماذا قد فشلت بعض الجهود الماضية للسيطرة على الفساد ،أو أنها قد أضرت أكثر مما أفادت .

## المنطقة التي أعيد اكتشافها

بعد مضى جيل كامل ، كان الموضوع الفساد أثناءه القليل جداً من اهتمام الأكاديميين وصناع السياسة ، حجز الفساد مكانه في مقدمة جدول أعمال السياسة الدولية في بداية عقد التسعينيات ( 1990 ) . من بين الأسباب المحتملة لهذا ، انتهاء الحرب الباردة ( ضمن أشياء أخرى ) التي خفضت أهمية السياسة الجغرافية في كثير من نظم الفساد وكثفت الضغوط على المساعدات وميزانية الإقراض ، نمو المناقشة الكونية بين الشركات ،مديري رأس المال ، والبلدان التي تسعى بحثاً عن الاستثمارات ، والتي جعلت من الصعب تبرير الفساد ، باعتباره أحد بنود " التكاليف الإضافية " ؛ واجهت العمليات الديمقراطية وعمليات السوق تلك الصعوبات .

قد كان يوجد إحساس بأن الفساد نفسه ينمو بسرعة . لأن الأنظمة المشبوهة فقدت غطاءها الأيدولوجي ، وتحركت بلدان أخرى في اتجاه الديمقراطية ، ألقيت الأضواء ساطعة على الكثير من الفضائح – بعضها جديد والبعض الآخر له تاريخ طويل . قد بدأت الشركات الدولية ومؤسسات المساعدة والإقراض تفحص الفساد داخل بلدان محددة ، وداخل برامجها وعملياتها الذاتية بصورة مباشرة . كل من النمو الاقتصادي والتوقعات

الفاشلة بين تلك الدول التي أهملت خلقت مجموعات اجتماعيـــة ميالـــة إلـــى التوكيد والجزم في كثير من البلدان ، وخاصة حيث مخالفة مثل هذه الأنظمة خطر ، يصبح الفساد أحدى طرق توجيه اللوم والتوبيخ إلـــى الأنظمـــة دون تحدى حقها في الحكم . قد أصبح الفساد أيضاً يحظى بتركيز الدفاع الدولي المتواصل : أسست TI ( هيئة الشفافية الدولية ) في عام 1993 ، وســـعت بسرعة نطاق عملها ، وتستمر في العمل بجد واجتهاد على مستويات كثيرة . تساهم أيضاً أنواع جديدة من أساليب الإثبـــات والتحـــري للمـــساهمة فـــي الإحساس بأن الفساد على طريق الصعود .

لا أحد يعرف إذا ما كان الفساد ينمو حقيقة . إنه عملية ســـرية فـــي معظم الحالات ، مع كل الذين يعرفون التعاملات غير المشروعة لهم مصلحة في إخفائها . يشير أحد الباحثين بأن " الفساد الكثيف " فكرة معقدة : هل يعني نشاطاً متكرراً ، منفتح وصريح ، أو يأخذ أماكن ذات مستويات مرتفعـــة أو يتضمن عدداً كبيراً أصحاب مصلحة ؟ الأفكار حول ما يوصف بأنه فساد أو غير فساد ، وماهية المستويات المقبولة يمكن أن تتغير سريعاً . ومع ذلك ، الكثير من القلق الذي يعكس تقديراً متحمساً بأن تكاليف الفساد ، إذا خضعت للمناقشة على نطاق واسع ، فإنها حقيقة ، لا يمكن إخضاعها للترشيد حتـــى الآن .

بينما يتم الترحيب بهذا الاهتمام المتجدد – وعمليا ، جاء متـــأخراً – فإن الرؤية التي انبثقت على مدى العقد الأخير تمثل جزئياً خطوة إلى ما هو أفضل . في الغالب الأعم ، يخفض حجم الفساد وينظر إليه مـــن ارتفاعـــات شاهقة لكي يبدو مجرد كلمة مرادفة للرشوة باعتباره مـــشكلة فـــي التنميـــة الاقتصادية . ولكن نقاط البداية التي تنطلق منها المجتمعات نحـــو التنميـــة والإصلاح يمكن أن تختلف جذرياً . لذلك يمكن لإيقاع التغيير ومدى القـــوى

المؤثرة أن تدعمه أو تعارضه . إذا أخذنا في الاعتبار تلك الأنواع من الاختلافات ، سوف يكون مدهشاً إذا اختلف الفساد بين دول العالم فقط من حيث الكمية ؛ ومع ذلك بعض النظريات والإصلاحات تتناول بصورة نظامية مثل هذه التناقضات . الخطوة الأولى تجاه تحديد أعراض الفساد الكبيرة المتزاملة ومضامينها أن تفهم التباينات الرئيسية في طرق ملاحقة وتبادل الثروة والسلطة بين الناس .

## جذور الأعراض : المشاركة ، المؤسسات ، والفساد

ذلك البعث في الاهتمام بالفساد الذي حدث أثناء عصر التحرر والتكامل الكوني ليس صدفة : التوصيلات بين تلك التطورات وتصاعد مستوى القلق حول الطرق التي يستخدم بها الناس أو يسيئون استخدام الفرص المنبثقة ضخمة إلى حد كبير . ولكن التركيز الجديد على الفساد قد كان محدوداً في طرق متنوعة من خلال مصالح ورؤى المنظمات على المستوى الكوني ، واهتمامات المناقشات التي تأتي كرأس حربة ، وسياسة التغيير . في الواقع ، سوف أقدم الحجة في الفصل الثاني بأن الإجماع الجديد انبثق أثناء عقد التسعينيات ( 1990 ) ذلك الذي تناول الفساد على اعتبار أنه رشوة بصفة عامة ، وأنه التأثير والسبب في أن التحرر السياسي – والتحول إلى الديمقراطية – ليس مجرد صورة في مرآة توضح تكاثر الأسواق . لا تستطيع أية عملية من هذه العمليات أن تنجح بذاتها . يتطلب نجاح كل عملية بناء مؤسسي راسخ ، يحدد بدقة ماذا ينقص ، وبطرق متنوعة ، في كثير من البلدان النامية . أيضاً ، يمكن أن يختلف إيقاع وتوازن النوعان من التحرر – السياسي والديمقراطي – اختلافاً جذرياً . كيف ترتبط مثل هذه الاختلافات بأنواع الفساد المتناقضة ، وعملياً ، ما أنواع التباينات الأكثر أهمية ؟

المقارنات الأكثر فائدة ، سوف أفترض أنها تؤكد ليس مجرد كميات مدركة من الفساد ، أو أساليب متنوعة مثل الرشوة مقابل الابتزاز مقابل الإحسان ، أو التنوعات الثقافية ( على الرغم من أن الأخير سوف يكون محوري في مناقشاتنا للإصلاحات ) . بدلاً من ذلك ، وجدت التناقضات الأكثر أهمية على مستويات أكثر عمقاً – في أنماط **المشاركة** ونفوذ **المؤسسات** ، والربط بين الميادين السياسية والاقتصادية .

تعتمد تنمية السوق والديمقراطية المتوازنة والمستدامة على **المشاركة** في السياسات ، الاقتصاد والتشريع ، وعلى **المؤسسات** الفعالة التي تحمي وتقيد الأنشطة في تلك الميادين ، بينما تحافظ على حدود وممرات سهولة الوصول فيما بينها . المنافسة الاقتصادية القوية بذاتها لا تنتج بالضرورة نمواً ذا قاعدة واسعة ؛ سياسات ومؤسسات صحية ، التي تسهل وتحمي حقوق الملكية ، الاستثمار ، الدخول إلى الأسواق ، وإعادة توزيع معتدلة للثروة تمثل أيضاً جزءاً من الخليط . وبالمثل ، المنافسة السياسة بمفردها – حتى ولو تم التعبير عنها من خلال الانتخابات – ليست كافية : يجب أن تكون الانتخابات شرعية ، وحاسمة ، وأيضاً تنافسية ، وسهلة التناول ، كما أن الحقوق والحريات " بين " الحملات الانتخابية لها نفس الأهمية . المشاركة التنافسية والصريحة جوهرية إذا كان على الجماهير أن تعبر عن تفضيلاتها بحرية ، وأن يزن متخذو القرار هذه الاختبارات بأمانة ، وإذا كان عليهم أن يكونوا قادرين على أن يكافئوا الحكومة الفعالة ، ويطردوا غير الفعالة أو سيئة التصرف . الجماهير الشعبية التي لديها بدائل اقتصادية وسياسية حقيقية سوف تكون أقل تعرضاً للاستغلال والتبعية ؛ تضعف التنافسية قدرة أية مصلحة اقتصادية واحدة أو تكتل سياسي معين أن تهيمن على ميادينها الذاتية . ولكن يجب أن تكون المشاركة ذات هيكل تنظيمي

واضح : يحتمل أن الحرية الاقتصادية تثري القلة ، وتفقر الأكثرية ، بينما المبدأ السياسي ، الحرية للجميع بين عشرين أو ثلاثين حزباً سوف لا تنتج تفويضات ديمقراطية . يمكن أن يغري عدم الأمان والاستقرار السياسيين ، غير الواثقين بأنهم يمتلكون سلطة ، لأن يجمعوا الأموال لأنفسهم بأسرع ما يستطيعون ، وأن يشتري أصحاب المبادرات التجارية الحماية الرسمية ، بينما يصرون على تعظيم عائداتهم قصيرة الأجل .

بينما المجادلات القوية يمكن أن ترتقي إلى أن تصبح أسلوب حياة توجهه اختيارات سياسية واقتصادية حرية ، داخل عمليات منفتحة وتنافسية ، مثل رؤية مجتمع ما تكون خالية تماماً من الصعوبات أو يشاطرها الجميع . في نفس الوقت ، تكون رؤية تحظى بتدعيم ذي قاعدة واسعة على الكثير من المستويات ، وتلك التي تمثل التبرير المعلن ، وأحد أهداف الكثير من السياسات التي تعيد الآن تشكيل النظام الكوني . بالنسبة لمعظم المجتمعات تتمثل ليس فيما إذا أرادت المشاركة في تتبع ما هو نموذجي ،ولكن في كيفية الاستثمار الأفضل للتغيرات التي تطبق باسم هذه المجتمعات . نقطة أخرى على نفس المستوى من الأهمية : بينما قد يبدو هذا النموذج المثالي مجرد طريقة أخرى لتقديم ديمقراطيات الغرب ذات سوق الوفرة كنماذج للمجتمعات في كل مكان ، فإنه ليس كذلك . كما سوف نرى ، تلك المجتمعات المتقدمة بعيدة أيضاً عن هذه المثالية بطرق لافتة – المشكلات التي تنعكس في أنواع الفساد التي تعايشها . كما أن هذا ليس مناقشة حول مذهب تحرري جديد تحت اسم آخر : بينما الاقتصاد الحر والمنفتح جزء من الصورة التي حددت معالمها سابقاً ، فإن مؤسسات الدولة السياسة والاجتماعية القوية بدرجة كافية للمحافظة على الانفتاح وعدالة المنافسة الاقتصادية ، ولكبح تجاوزاتها ، على نفس المستوى من الأهمية . لذلك ، فإن المنشود نظام سياسي يتسم بالحرية ،

التنافسية والقابلية للمحاسبة . كما سوف أجادل في الفصول التالية ، الإصلاح – الذي هو مقصد هذه المثالية ، حقيقة – يتطلب اهتماماً دقيقاً برفاهية المواطنين العاديين و " التحول العميق إلى الديمقراطية " طويل الأجل ، بما يمكن ويشجع أولئك المواطنين على التعبئة دفاعاً عن مصالحهم الذاتية .

## توازن معقد

تحقيق مشاركة ومؤسسات قوية ولكن متوازنة مهمة معقدة ، حتى في المجتمعات المتقدمة نسبياً . هي كذلك ، جزئياً بسبب أن عملياتها السياسية والاقتصادية المتحررة غير متماثلة في طرق مهمة . ترتكز السياسات الديمقراطية ليس فقط على المنافسة المفتوحة ، ولكن أيضاً على افتراضات معيارية تقوم على دور المساواة والعدالة الذي تعبر عنه فكرة " شخص واحد، صوت واحد " . بصفة عامة ، تبني المصلحة الذاتية العملية ، ولكن التضارب بين مثل هذه المصالح يجب أن يبقى داخل حدود معينة . نموذجياً، سوف لا تعبر العمليات الديمقراطية فقط عن المصالح الخاصة المتنوعة ، ولكن أيضاً تجميعها معاً إلى سياسات عامة مقبولة على نطاق واسع . على النقيض ، تتضمن الأسواق افتراضات مسبقة قليلة عن المساواة سواء في العملية أو المخرجات ؛ مثل الحقوق والقابلية للمساءلة كما هي قائمة والتي تقوم أساساً على الملكية وليست المواطنة . يفترض أن المكاسب تكون شخصية ومنفصلة، بدلاً من عامة وإجمالية . عملياً ، الكثير من أوجه العملية " العامة" – الأشياء الخارجية – تستبعد من حسابات السوق ، أو تؤخذ فقط بجدية بسبب سياسة حكومية . بينما التنافس الاقتصادي المفتوح أمام مشاركين جدد ، فإنه مستمر وأقل كثيراً في تنظيمه من السياسات ، مع مدى عدم التأكد من المخرجات أكثر اتساعاً . الخاسرون يخرجون روتينياً من

الأسواق ، ويتمتع الرابحون بالمزايا ، بطرق تفتقر إلى حالات التوازي السياسي المشروع . يمتد سلطان النظم السياسية على منطقة وأفراد محددين، بينما الأسواق تتكامل بصورة متزايدة إلى عمليات كونية ( العولمة ) والتي يمكن أن تهيمن على الفاعلين والسياسات المحلية .

إذا لم يوجد مثل هذا الوضع غير المتماثل ارتباطات بين الثروة والسلطة ،سوف تكون الموضوعات المعقدة أقل كثيراً ، وسوف لا يمثل الفساد مشكلة . أي شيء كثر أو قل متضمناً سلطة وموارد رسمية يمكن أن يشتري ويباع ، ويمكن أن تستخدم الوظيفة العامة أو الموارد السياسية الأخرى مثل أي شيء آخر سعياً إلى مكسب خاص . سوف لا تهدد التدخلات السياسية في الاقتصاد أو التأثيرات الاقتصادية في عالم السياسة القيم والعمليات الأساسية . ولكن هذه التناقضات توجد بالفعل ، ومن ثم ، توجد أيضاً الحاجة إلى مؤسسات لكي تدعم ليس فقط المشاركة التنافسية، ولكن أيضاً لتكبح تجاوزاتها . على سبيل المثال ، تطبق المحاكم كلاً من القوانين العامة والتعاقدات الخاصة ، معايير التعاملات العادلة ،مثل الانتخابات الأمنية والقواعد الأساسية لشفافية دوائر الأعمال تتطلب تشريعات وآليات تنفيذها . هناك حاجة إلى حدود وتصنيفات واضحة ومقبولة بين الدولة والمجتمع ، الأدوار والموارد العامة والخاصة ، المصالح الشخصية والجماعية ، وطرق التخصيص البيروطية بالنسبة للسوق ، والميراث . بدون مثل هذه الحدود قد تهيمن المصالح الاقتصادية الكبرى على السياسات ، أو قد يستطيع السياسيون الأقوياء نهب الاقتصاد .

ومع ذلك ، خضوع ممرات وقواعد التواصل السهل بين الميادين السياسية والاقتصادية للنظم المؤسستية لها نفس أهمية الحدود . إنها محورية لتحقيق مساءلة الدولة للمجتمع ، وللتغذية المرتدة التي يمكن أن ترسل

إشارات حساسة إلى صناع السياسة . ومع ذلك ، يحتاج الموظفون العموميون إلى درجة كافية من الاستقلالية لتنفيذ عملهم بطريقة سليمة ومسئولة ، بينما لا تستطيع جماعات في المجتمع وفي الاقتصاد أن تكون ببساطة أدوات في أيدي كبار السياسيين والبيروقراطيين . يحقق مثل هذا التوازن يكون معقداً إلى حد كبير في الديقراطيات الناضجة ؛ في المجتمعات الانتقالية خلق حدود وممرات تواصل سهلة مقبولة يمكن أن يمثل تحدياً جوهرياً . وحيث أنها لا توجد أو غير كافية – كما في الصين المعاصرة ، حيث المصالح السياسية الجديدة التي يطلق لها إصلاح السوق العنان ، فإنه قد يوجد القليل ،إذا ما كان هناك منافذ تشريعية ،وبيروقراطيون يشقون لأنفسهم مداخل هيمنة في الاقتصاد – سوف تنشأ بصورة فاسدة .

المشاركة والمؤسسات المتوازنة والمتكاملة كما وصفت سابقاً تجسد غاية تنموية تلك التي سوف تشكل مناقشاتنا حول الإصلاح . لا يوجد مجتمع يحقق تلك الغاية في كل الأوجه ، كما أن الحركة في اتجاهها ليست بالضرورة دائمة . يمكن أن تظهر المشكلات في صور كثيرة . يمكن أن تكون المشاركة ضعيفة ، مقيدة أو في شكل مناورة بطرق مختلفة . يمكن أن تكون المؤسسات جامدة إلى حد كبيرة ، ضعيفة جداً ، بعيدة عن الأحداث جداً، ليس من السهل التواصل معها أو سيئة التنسيق . في بعض الأماكن ، سوف تكون المؤسسات أقوى من المشاركة ، بينما في أخرى قد يكون العكس صحيحاً . في الفصول التالية ، سوف اكتشف الطرق التي يمكن أن تدعم بها مثل هذه الصعوبات خصائص أنواع الفساد . ولكن حتى الآن ، المسألة كالتالي : المجتمعات عالية الفساد لا تبعد عن الغاية ، ولكن " يختلف كل منها عن الآخر " . يجب أن تتذكر أيضاً أن مشكلات الفساد الخطيرة لا تعني أن المشاركة والمؤسسات غائبة في المجتمع ،ولكنها قد تأخذ أشكالاً

كثيرة . قد يكون المجتمع المدني والأحزاب السياسية ضعيفة ، على سبيل المثال ، ولكن شبكات المناصرين وزبائن أصحاب المؤسسات يمكن أن يهيمنوا على السياسات وأقسام الاقتصاد . قد تكون الأسواق الشرعية في طور الاحتضار أو السبات العميق ، بينما الأسواق غير المشروعة في حالة ازدهار . قد تكون المحاكم والنظام الأمني غير فعال بين الأسلحة الخاصة تتمتع بقوة ومناطق ذات سيطرة كثيفة . سوف لا تزال الثروة والقوة مطلوبتين بشراسة عند جمعها وتبادلها ،وسوف تظهر مؤسسات حتى ولو بصورة غير رسمية ، وبطرق تخدم القلة فقط . لذلك نحتاج إلى فهم ليس فقط كيف تختلف المجتمعات النامية عن تلك المثالية – وبالتأكيد ليس فقط عن ديمقراطيات سوق الوفرة – ولكن أيضاً تركز على أشكال المشاركة والمؤسسات التي تعمل هناك بالفعل .

لا تساهم مشكلات المشاركة والمؤسسات فقط في الفساد ولكن تشكله بطرق مختلفة . في بعض البلدان يتضمن الفساد مصالح الثروات الخاصة التي تسعى إلى التأثير داخل بيروقراطيات الدولة أو الهيئات التشريعية ، بينما في بلدان أخرى يشدد موظفو الحكومة أو القوات المسلحة قبضتهم على أجزاء من الاقتصاد تحت ظل ما يتمتعون به من حصانة وعدم مساءلة . قد يتكون الفساد الانتخابي في بعض البلدان من سرقة الأصوات وإشاعة الرعب بين المواطنين ، بينما في بلدان أخرى يدور الفساد حول سرقة الموارد العامة لمكافأة الأتباع وشراء تدعيمهم . أحياناً يستخدم حوافز الفساد علية القوم للمحافظة على جعل الانتخابات بعيدة عن التنافس الحقيقي في المقام الأول . قد تسحب بعض الترتيبات الأخرى علية القوام معاً إلى شبكات أقل أو أكثر تنظيماً ، بينما توصل أنواع أخرى بتقسيمات عميقة وأشعال الصراع فيما بينها . في بعض المجتمعات يرتبط الفساد ارتباطاً وثيقاً بالعنف ، ولكن في

مكان آخر يؤدي دوراً بديلاً لذلك العنف ، بما يمكن الجماعات المبعدة من شق طريقها إلى العمليات الاقتصادية أو السياسية . قد تكون الرشوة الشكل السائد من الفساد في بعض البلدان ، وخاصة تلك التي قد فعلت الكثير لتشكيل إحياء الاهتمام الحديث في المشكلة ، ولكن في بلدان أخرى قد تتمثل التحديات الأكبر في المحسوبية ( المحاباة ) ، سوء استخدام أموال الأعمال الخيرية ، الخداع في الانتخابات ، فرض الضرائب أو الجمارك ، التآمر السياسي أو التجاري أو إجمالي سرقات كبار الموظفين . إنني اقترح في الفصول التالية أن أعراض فساد معينة ترتبط عبر المشاركة والمؤسسات بمشكلات أكثر عمقاً في التنمية وأن فهم تلك الأصول والمتناقضات محوري لتصميم إصلاحات ملاءمة وفعالة .

## ما هو الفساد ؟

الفساد يمثل اهتمام معياري عميق ، ويمكن أن يكون موضوعاً لافتاً . في الواقع ، في كثير من البلدان التي تخضع هنا للدراسة ؛ الصراع حول **من الذي عليه أن يقرر معناه (ـ)** حقيقة مركزية في الحياة السياسية . التعريفات من الموضوعات التي تخضع للجدل منذ وقت طويل ، وأنني من النادر أن أستطيع تسوية هذه المسألة هنا . بينما أبدأ هذه المناقشة بتعريف أساسي للفساد ذاته ، فإن تركيزي المحوري سوف يكون على **مشكلات الفساد النظامية**، إلى حد ما فكرة مختلفة تهدف إلى كشف التناقضات بدلاً من حلها مسبقاً .

## ما الذي يجعل نشاطاً ما فاسداً ؟

يتضمن الفساد سوء استخدام الثقة ، بصفة عامة تلك التي تشتمل على السلطة العامة ، مع تحقيق فائدة خاصة ، والتي غالباً ، ولكن بصورة مطلقة دائماً ، تأتي في شكل الأموال . تتضمن تلك الفكرة ، إنه بينما الثروة والسلطة لها مصادر واستخدامات مقبولة ، توجد أيضاً حدود . ولكن في المجتمعات سريعة التغيير ، ليس واضحاً دائماً طبيعية هذه الحدود وقد يطبق مصطلح الفساد على نطاق واسع . وحتى في المجتمعات الأكثر استقراراً ، معناه خاضع للجدل ، المناورة ، والتغيير . قد يكون التمييز بين ما هو " عام " وما هو " خاص من الصعب تحديده بدقة ، وخاصة في وسط التحرر والخصخصة . قد تعيد التغيرات السياسية تعريف الأدوار العامة ، وأيضاً الخاصة ، أو تفوض السلطة والموارد إلى منظمات والتي تضيع معالم الحدود للدولة / المجتمع ، في عملية تغيير الأدوار والمساءلة . قد تكون الفوائد والتكاليف غير منظورة ، طويلة الأجل ، واسعة الانتشار أو من الصعب تمييزها من العمل الروتيني للنظام السياسي . وبصفة خاصة حيث تكون المشكلة حادة يمكن أن تكون الطلبات والتوقعات على الفساد متأصلة في نظام ما إلى حد أنها تمر دون أن يتحدث عنها أحد .

وبأي معايير نعرف " سوء الاستخدام " ؟ قدمت أحدى مدارس الفكر تعريفات تستند إلى القوانين والقواعد الرسمية الأخرى بسبب دقتها واستقرارها النسبي وتطبيقها الواسع . يجيئ رد النقاد بأنه قد لا يكون للقوانين الكثير من الشرعية أو حتى ربما تكون قد كتبها مسئولون لحماية أنفسهم ، وأنه يجب أن تخاطب تعريفات الفساد مسألة " مدلوله الاجتماعي " – وليس فقط معناه الحرفي – وأن تلك المعايير الثقافية أو الرأي العام ، تقدم لذلك ، تعريفات أكثر واقعية . ومع ذلك ، الاعتماد على المعايير الثقافية

بمفردها ، قد تجعل المفهوم نسبياً ، أو تفرض عليه الكثير من التمييز والتصنيف الفرعي ، ومن ثم يتوه لب المعني والمقارنات المفيدة . لا يزال آخرون يدافعون بأن أي تعريف يستند إلى تصنيف تصرفات محددة يتجاهل قضايا أكثر اتساعاً تتعلق بالأخلاق والعدالة ، وتهمل قيما سياسية مهمة : القيادة ، المواطنة ، التمثيل ، التأني ، والمساءلة .

إنني أعرف الفساد بأنه **سوء استخدام الأدوار العامة أو الموارد لتحقيق فائدة خاصة** ، ولكن التركيز على سوء استخدام – عامة – خاصة – وحتى فائدة ، موضوعات نزاع جبلي في كثير من المجتمعات ، وبدرجات مختلفة من الغموض في معظمها . إذا كان هدفنا أن نصف بعض التصرفات باعتبارها فساد ، سوف تمثل تلك التعقيدات صعوبة خطيرة ، في الواقع ، إنها أسباب ترتبط بطبيعية الجدل المتأصل في التعريفات . ولكن على المستوى النظامي، وخاصة حيث تكون المشكلة حادة ، يمكن أن يكون مثل هذا النزاع أو الغموض مؤشرات مفيدة للصعوبات أو التغيير على مستوى المشاركة والمؤسسات . على سبيل المثال ، الحدود المتنازع عليها بين " العام " و" الخاص " يمكن أن ترسل إشارات مهمة عن الضعف المؤسستي . بينما الرسميون يهزأون بالقواعد الرسمية بدون مساءلة ، والتي قد نشير بأن القوى المكافئة في السياسة أو الاقتصاد ضعيفة أو مستبعدة . مثل هذه الموضوعات النظامية ، يمكن أن تكون حيوية لفهم كيف يمكن أن تطفو على السطح أعراض الفساد المتضاربة ، ولماذا نهتم بالتضارب أو التقابل فيما بينها .

يتمثل تركيزي الأساسي ليس على الفساد باعتباره خصائص تصرفات معينة، ولكن على **مشكلات الفساد النظامية** " ، الاستخدام والربط بين الثروة والقوة ، والتي تضعف بصورة لافتة المشاركة المنفتحة والتنافسية ،

و / أو المؤسسات الاقتصادية والسياسية ، أو تأخر أو تمنع تطورها . تزلزل مشكلات الفساد النظامية الغاية التنموية التي ذكرت أبعادها في القسم السابق بطرق متنوعة تناولت أعراض مشكلات المشاركة والمؤسستية الضمنية . الفساد من هذا المنظور عبارة عن عرض لصعوبات التنمية – ومن ثم أداة تشخيصية مفيدة لفهم ماهية تلك المشكلات . – وسبب مدعِّم .

يختلف هذا المنهج عن مهمة تعريف تصرف فاسد بطرق مهمة . قد تتضمن بعض مشكلات الفساد النظامية استخدامات الثروة والسلطة التي تكون قانونية ولكنها لا تزال تضعف المؤسسات ، وتهيمن على مشاركة الآخرين . في الواقع سوف أقدم الحجج في " الفصل الرابع " بأن تلك هي الحالة في الولايات المتحدة وكثير من ديمقراطيات السوق الأخرى . بالإضافة إلى ذلك ، يتمثل القصد في النظر إلى حالات التنمية باعتبارها مركزية لأغراضنا وحالاتنا الخاصة للدراسة . حدود ووظائف الميدان "العام" متغيرة ( كما قد فعلت دائماً ) ، وسيطرة الدولة تحت الضغوط من أعلى ومن أسفل – إلى حد أنه في بعض البلدان أدعاؤها بأنها تحكم غير مقنع . وأيضاً ، حيث تكون المؤسسات قوية ، فإن الكثير من الأنشطة والقرارات الرئيسية تحدث أساساً في مجالات خاصة من خلال الأسواق أو عمليات تشبه الأسواق خاضعة لقواعد وآليات مساءلة أقل صرامة . يجب أن تعرف أو يعاد تعريف أنشطة معينة باعتبارها فاسدة أو مقبولة في سياق مثل هذه التغييرات ، ولكن الترابطات الرئيسية بين الثروة والسلطة ، والقوة وتوازن المشاركة والمؤسسات يجب أن تبقى كما هي – أو أن تكون متغيرة بطرق بحيث لا يمكن أن يؤدي التصنيف إلى إلقاء الضوء على تصرفات محددة . في الواقع ، سوف اقترح في الفصل الأخير أن استمرار التحرر الاقتصادي

والتغيير في دور الدولة قد يستنزف في النهاية الكثير من المعني استناداً إلى سلوك تصنيف تعريفات الفساد .

في نفس الوقت هذا المنهج مع تركيزه على المؤسسات ، فإنه لا يتجاهل السياسات والمؤسسات العامة . عندما نأخذ في الاعتبار المناقشات الجدلية حول السلطة والمساءلة داخل المنظمات الخاصة ، وفي حالات متنوعة كما في Enron الكنيسة الكاثلوكية الرومانية ، **لجنة US الرومانية ، الطريق المتحد للأعمال الخيرية** ، والبرامج الرياضية فيما بين الكليات – على سبيل المثال لا الحصر من US ، حيث الحدود الفاصلة بين العام والخاص واضحة نسبياً – والتي قد تبدو إلى حد ما أنها صارمة بصورة غير ملائمة . ولكن تظل الحكومات مصادر مهمة للقرارات ، المزايا والعقاب تقريباً في كل مكان . إذا لم تكن كذلك ، سوف تحاول قلة لإفسادها وعندما تفشل في أداء تلك الوظائف انطلاقاً من السلطة والعدالة ، تكون تلك مشكلة خطيرة . يمكن أن يكون الاحتيال المشترك أكثر شبهاً بالفساد طبقاً للمصطلحات السلوكية ، وقد يرتبط به بطرق كثيرة . في دوائر الأعمال قد تكون الثروة والسلطة هي نفس الشيء . قد يصدر عن سوء استخدام الثقة في القطاع الخاص إشارات تخريب النسيج الاجتماعي والمعياري للمجتمع . ولكن اهتمامي الجوهري يتمثل في العلاقات بين المشاركة والمؤسسات السياسية والاقتصادية كما جاءت سابقاً ، وليس بتصنيف تصرفات محددة ، حيث أننا لا نكسب شيئاً عندما نتوسع في مفاهيم الفساد لكي تتضمن كل أشكال الأفعال الخاطئة التي لها تأثيرات صارخة . أننا نتناول بالفعل مفاهيم كثيرة مثل الاحتيال ، السرقة ، والفشل في أداء واجبات الوكيل ، والمطبقة بصورة واضحة في القطاع الخاص . ومن ثم ، فإن تركيزي سوف يكون أساساً على مشكلات الفساد النظامية ، مع ضعف الدول ، أو الحدود الفاصلة بين " العام

" و " الخاص " بصفتها أوجه لبعض أعراض الفساد المتزاملة التي سوف ندرسها .

## الاستنتاج

سياسات التنمية العالمية ، وتطلعات الناس والمجتمعات حول العالم ، قد تأثرت بقوة على مدى الجيل الماضي من خلال المقاصد والصعوبات التي سوف تكون بؤرة اهتمام هذا الكتاب . التعاون الصحي بين الأسواق المنبثقة والتحول إلى الديمقراطية كان أملاً يراود الجميع على نطاق واسع في بداية عقد التسعينيات ( 1990 ) ، ولكن ترك للصدفة في قليل أو كثير : كان من المتوقع أن تدعم السياسات والاقتصاديات المتحررة كل منها الآخر ، حتى إذا لم يكن يعرف أي فرد كيف سوف يمر ذلك . المشاركة في أشكال أما مساعدة أو مؤذية تتكاثر ، بينما مؤسسات الدولة كانت تجرد من تركيزها ، وتتقهقر إلى الوراء ، أو حتى تحدد على أنها تمثل أسباب الفساد والعقبات أمام التنمية . ولذلك ، بالنسبة للكثير من المواطنين تعني " الديمقراطية " المزيد من الفقر وعدم الأمان في الحياة الشخصية ، والقيادة والسياسة غير الفعالة في الميدان العام .

يمكن إجراء مناقشة موازية بالنسبة للأسواق . بعض الأسواق التقليدية قد عايشت نجاحاً لافتاً ، إذا لم يكن غير منتظم ، ( الصين ، وأكثر حداثة الهند ) ، أو لديها على الأقل اتجاهات إيجابية مدعمة بصفة عامة ( بولندا ، المجر ، بوستوانا ) . ولكن بلدان أخرى تحملت فترات تشويش ( روسيا بعد عام 1997 ، وأندونيسيا ) ، وتقهقر إلى الوراء في اتجاه ممارسات غير تحررية ( بيلاوس ) ، أو فشل متجمع ( الأرجنتين ، والعديد من الاقتصاديات الأفريقية ) . الاقتصاديات الأسيوية التي تعرضت للذوبان

في أواخر عقد التسعينيات ( 1990 ) ، مع تحطمها الخطير للاقتصاديات الصاعدة ، التي كانت موضع الإعجاب الشديد من العديد من المجتمعات ، أثارت الكثير من الأسئلة حول الفساد ، الأسواق ، ودود الدولة .

لدى البلدان المتقدمة فتراتها من الصعوبات الاقتصادية والسياسية ، وهي أيضاً تجرب الفساد ، والتي سوف أقدم الحجة على أنه أكثر خطورة من معظم مؤشرات الفساد التي تبدو لافتة . توجد ديمقراطيات فقيرة مثل الهند ، ومجتمعات غير ديمقراطية غنية مثل الكويت وسنغافوره . توجد قصص نجاح الموجة الثالثة أيضاً مثل أسبانيا ، بولدنا ، وشيلي . لذلك الارتباطات التي سوف يكتشفها هذا الكتاب معقدة ، وأعراض الفساد الأربعة التي سوف اقترحها هي مجرد خطوة أولى في اتجاه تفكيكها ، وتصميم استجابات سياسية ملائمة . ومع ذلك ، التفاؤل في أواخر الثمانينيات ( 1980 ) يفتح الطريق أمام تقييم هادئ لتحديات التحرر والتنمية ، وعندما قد أصبح التفاؤل راسخاً ، قد تكثف التركيز على الفساد . قد جعلت حكومة US مبادرتها للألفية الثالثة وضع الفساد والحكومة الجيدة من بين أهم أولوياتها بما يؤثر على طريقة توزيع موارد مساعدات التنمية سواء المنح أو المنع . الاتفاقيات الدولية المقاومة للفساد والتي تمولها الأمم المتحدة ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، والمنظمة الخاصة بالولايات الأمريكية تعكس التزامات مماثلة على نطاق ربما أكثر اتساعاً . وكما نتأمل مثل هذه المبادرات ، وكما يفيد تقييم تأثيرات جيل من التحرر ، وتراجع دور الدولة ، أخذ فهم طبيعية ، وجذور موضوع الفساد أولية مرتفعة لم يمر بها من قبل .

ومع ذلك ، غالباً ، في الجدل السياسي ، قد كان ينظر إلى الفساد باعتباره مشكلة عامة . جذوره الأكثر عمقاً ، الطريقة التي يتخلل بها إلى العمليات السياسية والاقتصادية ، ودوره كعرض في العلاقات المتنوعة

والإشكالية بين الثروة والسلطة ، المصالح العامة والخاصة ، الدولة والمجتمع قد تم الاعتراف بها ، ولكن لم تفهم بصورة متعمقة . وضعت المؤسسات ، ومعايير ديمقراطيات سوق الوفرة باعتبارها هدف الإصلاح الواضح ؛ ونتيجة لذلك ، تختلف توصيات الإصلاح قليلاً من مجتمع إلى آخر . مدى السرعة التي وصلت من خلالها المجتمعات المتغيرة إلى وضع أفضل ، خفضت إلى توصيات تتناول التغييرات التقنية في الحكومة ، والدعوة إلى "الإدارة السياسية " ، بينما يبدو أن الأماكن المختلفة جداً التي انطلقت منها تلك المجتمعات إلى رحلتها لا تهم كثيراً .

كيف ؟ وصلنا إلى تلك الرؤية عن الفساد والإصلاح ؟ مصالح ورؤى عالمية من تعكسها ؟ وما الذي ينقصها ؟ ما هي مضامينها ؟ وإلى أي مدى تعتمد فعلياً على أنماط الفساد والتنمية التي نراها في المجتمعات الحقيقية ؟ هذه الأسئلة هي ما يركز عليه الفصل الثاني .

obeikandl.com